جهتها لان اصابة عينها فرض فلما لم يمكن اصابة عينها حاز العدول عنها بشرط نية
عينها والاصح انها ليست بشرط كذا في التجنيس **نعم إن صلاة هي** حتى لو سئل عنها
اجاب بالبديهة انها ظهر او عصر تنبغي هذا العلم هو النية فتكون بيانا للقول وبيانا
توضيحه يعرف مما سبق في فصل التيمم وتوضيح ان قوله فيضرب بيان لقوله يتيمم والغيبة
الاصح ان العلم لا يكون نية الا ان زال من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر فيكون
النية غير العلم اقول مراد ذلك القايل ان من قصد صلاة فعلم انها ظهر او عصر انفل
اوقضاء فليكون ذلك نية له فلا يحتاج الى اخرى للتعيين اذ الوصلها الى البحبوحة وفيها اورده
لم يوجد فصد الى الكفر وهو لم يدع ان مطلق العلم بشيء يكون نية له فلا يرد عليه اعتراضه
فان كان ما اداه نفلا او سنة يكفيه مطلق النية ونية متابعة الرسول عليه الصلاة
والسلام ليست بشرط في الغاية لا ينوي في الوتر انه واجب للاختلاف فيه وان كان ما اداه
فرضا قضاء كان او اداء فلا بد من تعيينه **ولا معتبر باللسان** اي بذكره في تعيين الصلاة
لانه كلام لانية لكن الافضل ان يشتغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر ويده بالرفع رفي المحيط
الاولى في نية الفرض مثلا ان يقول نويت ظهر اليوم لانه لو قال ظهر الوقت او فرضه
وكان الوقت خارجا وهو لا يعلمه لا يجزيه اما اذا قال ظهر اليوم يجزيه سواء كان الوقت
خارجا او باقيا **وتضيف المؤتم** اي يضيف المقتدي الى نية الصلاة **نية المتابعة** اي
متابعة الامام لانه بدون صلاة على صلوة الامام فلا بد من التزامه حتى لو لحقه ضرر الفساد
من جهة امامه كان ضررا ملزما فلو قال المقتدي نويت ان اصلي صلوة الامام لا يدل
على الاقتداء والاحسن ان يقول نويت ان اصلي مع الامام ما يصليها ولو نوى الجمعة
ولم ينو الاقتداء جوزه بعض المشايخ لان الجمعة لا تكون الا مع الامام ولو نوى الاقتداء
يريد نادا هو عبد لا يجوز وفي صلوة الجنازة اذا لم يعرف ان الميت ذكر او انثى يقول
نويت ان اصلي مع الامام الصلاة على الميت الذي يصلي عليه **ولو صلها بالتحريمة** اراد
به تكبيرة الافتتاح لان بها تحرم في الصلاة ما يباح قبلها يعني لا يفصل بين النية
وتكبيرة الافتتاح وفيه نظر لما قالوا الكراهي من انها تحصل بالنية المتأخرة الى ان يركع
لان اول الجزء من الصلاة اذا خلى عن النية لا يكون عبادة فكذا ابوانها لانها
مبنية عليه بخلاف الصوم فانه جاز بنية متأخرة لان اول جزء اليوم غير معلوم

فاما

فاما النية المتقدمة على التكبير فهي الغائبة عنده اذا لم يفصل بينهما بعمل يباينهما مثل شراء
الحطب ونحوه ولو فصل بعمل لا يباينهما كالوضوء والمشي الى المسجد لا يضر الا يرى
ان من احدث في صلاته له ان يتوضأ ويمشي ولا يمنع عن البناء **وتعدده** اي التحريمة
شرطا للصلاة لا ركنا اي قال الشافعي هو ركن لان الشروع في الشيء يكون اولا
جزء منه فيكون ركنا ولهذا اشترط له ما اشترط لسائر الاركان من الطهارة
وغيرها ولنا ان تكبير التحريمة عقد لافعال الصلاة والشروع تحصيل بعده باشارة
قوله تعالى وذكر اسم ربه فصلى اي ذكر الله تعالى في افتتاح الصلاة كذا فسر المفسرون
والفاء في فصلى الدال على التعقيب يدل على ان التحريمة شرط لانه لو كان جزء الاخرى قوله تعالى
فصلى فيلزم منه التكرار اي ذلك الجزء او المجاز ان اريد منه ما سوى الجزء والاصل عدمها واشترط
الشرايط لتكبيرة الافتتاح لاتصاله بها لانه ركن ومايدة الخلاف تظهر في جواز
بناء النفل على تحريمة الفرض بعد اتمامه من غير تحريمة مبتدأة فانه غير جايز عنده
لان ركن الفرض لا يكون ركنا للنفل وعندنا جايز لان شرط الفرض يكون شرطا للنفل

فصل في صفة الصلاة

تفترض التحريمة لقوله تعالى وربك فكبر
المراد تكبيرة الافتتاح بالنقل عن ائمة اللغة **فتكبير** حتى لو ادرك الامام وهو
راكع فكبر وهوى الى الركوع اثر فسدت صلوته كذا في التجنيس والمراد بالفرض هنا ما لا
تجوز الصلوة بدونه **والقيام** لقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي مطيعين والمراد به القيام حالة الافتتاح كما
في الصلوة باجماع المفسرين **والقراءة** لقوله تعالى فاقرؤا ما تيسر من القرآن والامر للوجوب
فالقراءة خارج الصلوة غير واجبة بالاجماع فتجب بما داخلها ضرورة **والركوع والسجود**
لقوله تعالى اركعوا واسجدوا وهذه الاربعة اركان اصلية لان الصلوة افعال
موضوعة للتعظيم وهو تحصل بالقيام والقراءة وازداد بالركوع وانتهى بالسجود **والقعدة**
الاخيرة لقوله عليه الصلاة والسلام لعبد الله ابن عمرو بن العاص اذا رفعت
راسك من السجدة الاخيرة وتعدت قدر التشهد فقد تمت صلوتك علق تمام
الصلاة بمقدار التشهد او لا فتكون مفروضة فان قلت لا يلزم من الاتمام فرضيتها
لان الصلوة تكون ناقصة بترك الواجب قلت اراد به الاتمام من جهة الاركان لا
الاتمام من جهة الصفة لانه علق الاتمام بالفعل دون قراءة التشهد وهي واجبة لا

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)